الأنباء
الاربعاء 7 سبتمبر 2016

أعلنت عن سحب الحيازات المخالفة وغير المستغلة تنفيذاً للقانون

«الزراعة»: خطوات إصلاحية واسعة لتكثيف نظم الرقابة وتدوير 30 وظيفة إشرافية لتجديد الدماء وإكساب الخبرات

إجراءات الهيئة العامة للزراعة تستهدف القضاء على جميع ملاحظات الجهات الرقابية

العمل على معالجة جميع ملاحظات «المحاسبة» وغيره من الجهات الرقابية

فرق عمل لمراجعة الملفات والمستندات وتحديد المخالفات إن وجدت

تشهد الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية حاليا حملات اصلاحية واسعة تهدف الى فرض رقابة داخلية فعالة للحد من اي تجاوزات او مخالفات يتم رصدها ومعالجة سريعة لكل الملاحظات التي يسجلها ديوان المحاسبة وغيرها من جهات عن اعمال الهيئة السنوية.

وفي هذا الاطار، تنفذ الهيئة برنامجا اصلاحيا يتضمن عددا من الخطوات او المراحل المتسلسلة لحصر جميع المخالفات الادارية والمالية وغيرهما، سيما المخالفات الخاصة بالحيازات الزراعية وعدم استغلالها في الغرض المخصص من اجله، وقد شكلت الهيئة لهذا الغرض فرق عمل محايدة لمراجعة كل الملفات والمستندات وزيارة الحيازات الزراعية لتحديد المخالفات ان وجدت ليتم بعدها العمل عبر محورين اولهما تحديد المخالفة والمتسبب فيها وثانيهما اتخاذ الاجراءات القانونية السريعة لسحب الحيازة والغاء التخصيص على ضوء القانون رقم 24 لسنة 2015 الذي تنص مواده على انه يمنح للمخصص فترة لا تزيد على ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تثبيت الحدود ليقدم للهيئة ما يثبت انتاجه فعليا من الحيازة، وعلى الهيئة القيام بالتفتيش الدائم على الحيازات الزراعية وسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه اذا ما ثبت وجود مخالفة.

واستنادا للقانون، تبدأ الهيئة في عمليات المراجعة والتدقيق ومراجعة كل الملاحظات على الملفات وتفعيل اداء الرقابة الداخلية.

يذكر في هذا المجال ان الهيئة اتخذت عدة قرارات جريئة في العام المالي السابق عالجت من خلالها عددا كبيرا من الملاحظات التي سبق لديوان المحاسبة ان سجلها على اداء الهيئة وتم الغاء تلك الملاحظات فعليا من تقرير الديوان بعد ان تم الانتهاء من معالجتها وفق توصيات الديوان، وبالمثل تعمل الهيئة حاليا على حصر الملاحظات الجديدة تمهيدا لاتخاذ قرارات اصلاحية جريئة لمعالجة تلك الملاحظات والانتهاء منها اسوة بما تم سابقا.

وعلى صعيد الاصلاح الاداري، فالهيئة مستمرة في عمليات التدوير، ويذكر انه تم الانتهاء من تدوير رؤساء القطاعات ومديري الادارات، وجار حاليا عمليات تدوير باقي المستويات الاشرافية من مراقبين ورؤساء اقسام بما يقارب 30 وظيفة اشرافية، بهدف تجديد الدماء واكساب الخبرات لكل الكوادر الوطنية والقضاء على اي شبهات للتنفيع.

الحمد: الحكومة وعدت بعدم تأثر الأسعار برفع البنزين ورفعت الأسعار بنفسها يوم تنفيذ الزيادة!

م.أحمد الحمد

قال مرشح مجلس الأمة السابق م.أحمد الحمد إن الوعود الحكومية بعدم ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة سعر البنزين تبخرت في نفس يوم تطبيق الزيادة، حيث أعلنت الحكومة نفسها عن رفع أسعار بعض السلع والخدمات مثل زيادة أجرة التاكسي وباصات النقل الداخلي، مبينا أن هذه الإجراءات تفتح الأبواب لزيادة الأسعار في مختلف القطاعات وأنه لا يمكن مراقبة الأسعار ومتابعتها لأنه بالأصل لا توجد تسعيرة ثابتة لكثير من السلع في الكويت بسبب طبيعة اقتصادها الحر.

وأضاف أن الحكومة استطاعت تغييب المجلس وشل قدرته على القيام بواجباته الأساسية في الدفاع عن حقوق المواطنين وذلك بإصدار قرارات أحادية الجانب لا تحتاج إلى موافقة المجلس، مؤكدا أن المواطن هو الضحية الوحيدة، وأن الرد المناسب سيكون عبر صناديق الاقتراع في انتخابات 2017 وهو الذي سيغير قواعد اللعبة بالتأكيد.

وبين الحمد أن الاستهتار بمشاعر وحقوق المواطن وصل إلى الحد الذي نجد فيه تصريحات حكومية تؤكد أن الأسعار لن تتأثر، ونجد في الصفحة ذاتها التي نشرت فيها هذه التصريحات قرارات برفع أسعار خدمات وسلع، متسائلا عن سبب رفع أسعار هذه السلع والخدمات بالذات دون غيرها وحرص الحكومة على تنفيذها بشكل مقلق ومريب!

وختم الحمد، مؤكدا أن هذا النهج الحكومي والنيابي المشترك يجب أن يتوقف لأنه يخالف طبيعة الأمور التي تقول ان السلطة التشريعية هي التي تشرع وتضع القوانين حسب ما تقتضيه مصلحة المواطن والوطن وتكون الحكومة هي الجهة المنفذة فقط وليست الجهة التي تقرر وتنفذ وكأن المجلس غير موجود أو أنه لا حاجة لوجوده بالأصل.

النجم: «الزراعة» لا تتحمل أي مسؤولية في ارتفاع سعر الأغنام

يوسف النجم

محمد راتب

أكد نائب المدير العام لقطاع الثروة الحيوانية في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية يوسف النجم، أن الهيئة العامة للزراعة تخلي مسؤوليتها كاملة عن ارتفاع اسعار الاغنام في السوق المحلي، مشيرا إلى أن عملية ضبط الأسعار وارتفاعها وضبط حالات الغش أوغيرها في السوق هي مسؤولية واختصاص وزارة التجارة وبلدية الكويت، مشددا على أن الهيئة بريئة من ارتفاع أسعار الأغنام.

وقال النجم في تصريح صحافي، ان الكثير من يروج بان يحاول ان يلقي باللوم على الهيئة في موضوع ارتفاع أسعار الأغنام في هذا التوقيت خصوصا مع اقتراب عيد الاضحى المبارك ولكن هذا الكلام غير صحيح جملة وتفصيلا، لان الهيئة لم تقصر ابدا مع المربين، ووفرت الدعم الكامل لهم، وعلى مدار السنة.

وأضاف ان الهيئة دائما ما تقف إلى جانب المربين، ومخاطبة الجهات المعنية لتوفير كل ما يحتاجه المربون من دعم للإعلاف، ومواقع مخصصة، وتوزيع قسائم لتربية الماشية والانتاج، مشيرا إلى أن الهيئة تقوم كانت ومازالت بفتح الأبواب على مصراعيها امام الشركات والأفراد لكي تتقدم بطلباتهم للاستيراد للاغنام من اي دولة، لكن حسب الشروط الموضوعة لدى هيئة الزراعة وابرزها ان تكون الدولة التي يتم الاستيراد منها خالية من الامراض الوبائية، حسب تقارير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، ووجود شهادة صحية وبعد ذلك يتم اصدار التراخيص المناسبة لهم.

وأوضح ان الهيئة العامة للزراعة جل اهتمامها ان تكون الاسعار الخاصه بالاغنام وغيرها من مواد غذائية طول فترة السنة مناسبة وان تكون في متناول الجميع، متمنيا ان يتقبل من حجاج بيت الله الحرام وان يمن على دولتنا الكويت بالامن والامان والرخاء.

«مربي الثروة الحيوانية»: أسعار الأضاحي في المعدل الطبيعي

أكد رئيس الاتحاد الكويتي لمربي الثروة الحيوانية محمد صالح البغيلي أن ارتفاع أسعار الأضاحي لهذا العام في المعدل الطبيعي مقارنة بالسنوات الماضية حيث تتراوح الأسعار من 80 الى 130 دينارا للأضحية من الأغنام. وقال البغيلي لـ «كونا» إن كمية الاستيراد منذ بداية العام الحالي وحتى الشهر الجاري بلغت نحو 600 ألف رأس من الأغنام و1200 رأس من الابل و424 رأسا من الماعز بينما بلغ عدد الأغنام المستوردة العام الماضي مليونا ونصف مليون رأس من الأغنام و2100 رأس من الابل.

محمد البغيلي

واعتبر البغيلي ارتفاع الأسعار «أمرا طبيعيا» في ظل انخفاض أعداد المنتج الوطني مقارنة بالمستورد، لاسيما أن المواطنين يفضلون الأغنام العربية خصوصا المحلية على المستوردة.

وأفاد بأن ارتفاع أسعار اللحوم «لا يقتصر على الكويت فحسب إنما هي ظاهرة عالمية طالت مختلف الدول» مرجعا التفاوت في الأسعار الى نوع وحجم الأضحية ووزنها وقيمتها.

وأكد أهمية التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) والاتحاد الكويتي لمربي الثروة الحيوانية «الذي يبشر بمستقبل واعد ووفرة حيوانية»، مشيرا الى وجود أربعة مشروعات حيوية مشتركة من شأنها النهوض بقطاع الثروة الحيوانية في البلاد.

وأوضح أن المشاريع تتمثل في التلقيح الصناعي للأبقار ونقل الأجنة والسيطرة والوقاية من مرض البورسيلا الذي يصيب الأغنام والابل والأبقار وينتقل الى الإنسان فضلا عن إعداد خطة لرصد وكشف المرض في الشحنات القادمة وآلية التعامل معه.

وأضاف أن خطة التعاون تشمل أيضا مشروعي تحسين النسل والمحافظة على السلالات النقية في الأغنام وإنشاء مركز خاص بالمختبرات البيطرية لفحص ومكافحة الأمراض الوبائية.

وذكر أن مثل هذه الاتفاقيات تهدف الى دعم خطط التنمية الخمسية الوطنية في مجالات الإنتاج والأمن الغذائي فضلا عن مساندة الجهود الحكومية الرامية الى مواكبة أحدث التطورات الفنية في قطاعي الأغذية والزراعة.

ولفت الى أن مشاريع الثروة الحيوانية في الخطة التنموية الخمسية للكويت تمثلت في مشروع تنفيذ مبنى الوفرة ومبنى الجهراء لتربية الأغنام والابل ومشروع تنفيذ خدمات تربية الدجاج اللاحم ومشروع كبد لتربية الأغنام والماشية وتصميم وتطوير المحاجر البيطرية وتصميم مشروع تسمين الأغنام.

وشدد على ضرورة تقديم الدعم لمربي الثروة الحيوانية في البلاد بهدف تخفيف العبء المادي عن المربين بالنسبة لتكاليف الإنتاج وتوفير المواد الغذائية لمواشيهم التي تمثل نحو 70٪ من تكاليف أي مشروع للماشية.

وقال البغيلي ان معدل الاستهلاك للحوم في الكويت ارتفع نتيجة للزيادة المطردة في عدد السكان وفي هذا الشأن تم تخصيص ما يقارب 600 قسيمة لتربية وتسمين الأغنام وزراعة الاعلاف بمساحة 50 ألف متر مربع للقسيمة الواحدة بمنطقة العبدلي الزراعية.

وأشار الى تخصيص الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية 5659 قسيمة إنتاج للمربين في منطقة كبد بهدف العمل على تنمية قطاع الثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم الحمراء و172 قسيمة لتربية الابل بمنطقة الجهراء و758 قسيمة لإنتاج وتربية الأغنام بمنطقة الوفرة الزراعية.

من جهته، قال نائب المدير العام لشؤون الثروة الحيوانية في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية يوسف النجم لـ «كونا» ان الهيئة تعمل على حماية الثروة الحيوانية والصحة العامة من خلال المحاجر البيطرية وتنظيم آلية استيراد الحيوانات من خلال إصدار أذونات الاستيراد قبل السماح بدخول الحيوانات الي البلاد.

وأشار الى إشراف الهيئة على الوضع الصحي للثروة الحيوانية من خلال متابعة تقارير المنظمة العالمية لصحة الحيوان والأخذ بتوصيات دستور المنظمة التي تفرض حظرا على الدول الموبوءة.

ناشد وزيرة الشؤون التدخل لوقف العبث بالأحكام النهائية واجبة التنفيذ

الوطري: القضاء أثبت أحقية مجلس اتحاد المزارعين الحالي بإدارته

هادي الوطري

بشرى شعبان

ناشد رئيس اتحاد المزارعين هادي الوطري وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة للتنمية والتخطيط هند الصبيح تدخلها لمنع العبث بالأحكام الصادرة من القضاء الكويتي والتي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أحقية مجلس إدارة الاتحاد الحالية بإدارة الاتحاد وضرورة احترام القضايا المنظورة أمام المحاكم الكويتية من جميع الأطراف المتنازعة ومنها طلب تفسير عدد من الأحكام الصادرة والذي تقدم به مجلس إدارة الاتحاد الحالي واحترام القضية المرفوعة منه.

وقال الوطري في تصريح صحافي: نطالب الوزيرة الصبيح بالوقوف إلى جانب الحق والعدل كما عهدنا هذا الأمر منها في إلزام مدير عام هيئة القوى العاملة بعدم التعرض لمجلس الإدارة الحالي دون وجه حق، خاصة أن المدير لديه حكم نهائي واجب التنفيذ صادر بصحة مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للمزارعين الحالي برئاسة هادي الوطري، وقدمنا صورا من هذه الأحكام لمدير عام القوى العاملة لتنفيذها، ولكن مع الأسف يحاول الالتفاف عليها والتهرب منها، ولذلك نطالب الوزيرة بالتدخل لإيقاف هذا العبث، خاصة أن هناك طلبا رسميا من الإدارة القانونية بالقوى العاملة طلبت إحالة الموضوع برمته إلى إدارة الفتوى للفصل في تلك الأحكام المتعارضة.

وأضاف: نحن بالاتحاد نحترم رأي الإدارة القانونية بالهيئة العامة للقوى العاملة، لكن مع الأسف المدير العام للقوى العاملة يحاول الالتفاف حتى على الإدارة القانونية التابعة له وعلى جميع الآراء القانونية الصادرة منها.

وحذر رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين هادي الوطري هيئة القوى العاملة من اتخاذ أي إجراءات قبل الفصل بالأحكام الموجودة حاليا والقضايا المنظورة أمام المحاكم، وكلنا أمل في وزيرة الشؤون هند الصبيح للتدخل الفوري لإحالة الموضوع برمته إلى «الفتوى والتشريع».